الصلوة والسلام سقط بموته لانه كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده وعند الشافعي يصرف الى المصالح كخمس الغنيمة وعنه يصرف الى مصالح الدين وهو قول احمد وعن الشافعي انه يرد الى بقية الاصناف كالصفي اي كسقوط الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء وهو الذي كان عليه الصلوة والسلام يصطفيه في الغنيمة من درع او سيف او جارية وكانه صفة من الصفي رواه ابو داود وهذا محمول عليه وان دخل جمع اي جماعة من المسلمين دار ومنعة اي قوة وشوكة دارهم اي دار اهل الحرب قهروا وكان غنيمة فيخمس وعند الثلاثة لا يخمس الا ما لا ان فقط ولا اذن الامام يخمس ما اخذوا لانه ماخوذ من دار الحرب قهرا وكان غنيمة فيخمس وعند الثلاثة لا يخمس الا ما لا ان فقط ولا اي وان لم يكن الجمع صاحب منعة لانه اختلاس وسرقة ولو دخل واحد او اثنان بلا اذن واخذ شيئا لا يخمس في رواية وعلى المشهور يخمس لانه بالاذن التزم تصرفهم بالايداد فصار كالمنعة ولا امام ان يقتل يعني بعد بزيادة تضمنها عبارته بقوله من قتل قتيلا سماه قتيلا باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فله سلبه اي سلب القتيل وبجعلها عن مرتب بضميره وان يفعل ايضا بقوله للسرية وهي اربعة رجل كما مر الربع بعد الخمس لانه يحترز عن على القتال وهو منسوب اليه قال تعالى ياايها النبي حرض المؤمنين على القتال وحرض عليه الصلوة والسلام بالتنفيل على القتال فقال من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه رواه احمد والبخاري ومسلم ونفل رسول الله صلى الله عليه وسلم الربع بعد الخمس في رجعته رواه احمد وابو داود وكان عليه الصلوة والسلام ينفل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث رواه احمد والترمذي وان ماجة وقوله بعد الخمس ليس على سبيل الشرط ظاهرا لانه لو نفل بربع الكل جاز وانما وقع ذلك اتفاقا لانه اي لو نفل للسرية بالكل جاز بهذا الوجه مر وتكون التنفيل بمعنى ما ذكرهنا كالدراهم والدنانير ويقول من اخذ شيئا فهو له وبدخل الامام نفسه فيمن قتل قتيلا فله سلبه استحسانا لانه ليس من باب القضاء وانما هو من باب استحقاق الغنيمة بخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه حيث لا يستحق لانه حض نفسه به قضاء وتعلقا بخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه حيث لا يستحق لانه حض نفسه به قضاء وتعلقا بخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه حيث لا يستحق لانه حض نفسه به قضاء وتعلقا بخلاف قتله حتى لا يستحق السلب بقتل النساء والصبيان ويستحق بقتل المريض والاصبر منهم والتاجر في عسكرهم والذي الذي يعين الجند ويخرج اليهم وينفل بعد الاحراز اي بعد احراز الغنيمة من الخمس فقط لانه حق الغانمين قد تأكد به بالاحراز في الدار وبهذا اذا لا يورث منه لو مات فلا يجوز ابطال حقهم وعند الشافعي ومالك لا ينفل من الخمس ايضا والسلب كل ما اي الجمع الجيد ان امام ينفل الامام به للمقاتل وقاتل الشافعي هو المقاتل اذا كان من اهل ان يسهم له وذمي قتله لانه اكثر فتالا فيختص به اظهارا للتفاوت بينه وبين غيره وبه قال احمد ولنا انه ماخوذ بقوة جيش الاسلام فكان غنيمة فوجب ان يقسم قسمة الغنائم وهو اي السلب مركبه اي مركب المقتول وثيابه وسلاحه وما معه على الدابة من ماله في حقيبته او في وسطه وما عدا ذلك فليس بسلب وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى هذا

باب في بيان احكام استيلاء الكفار

بضم على بعض سبي الترك اي كفارهم وهو جمع تركي كالروم اي نصارى الروم وهو جمع رومي واحرزوا اموالهم ملكوها لانها صارت لهم مباحة والاستيلاء على المباح سبب الملك وملكنا عليهم اي المسلمون ما اخذه من ذلك اي من الذي سباه الترك من الروم او اخذوه من اموالهم ان علينا عليهم اي على الترك لانهم لما ملكوهم واموالهم بالاحراز المحقق سببا ثم اموالهم فانا نملك عليهم سائر اموالهم ايضا كذلك هذا المال وان ملكوه اي الكفار والعياذ بالله على اموالنا واحرزوه وهاجروا بها اي بدارهم الحرب ملكوها وقال الشافعي لا يملكون بها لان هذه الاشياء محظورة ابتداء وانتهاء والمحظور لا ينقض سببا للملك ولنا ان عصمة مال المسلم لتمكنه من الانتفاع به وبعد الاحراز بدارهم زال تمكنه منه والاصل في الاموال الاباحة فيملكونها

والذمي

وان غلبوا عليه اي على الكفار الذين غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم فوجد مالكه قبل القسمة اي قبل قسمة الامام الغنيمة بين المسلمين اخذه اخذا بلا عوض شيئا اي شيء بغير شيء وان وجده بعدها اي بعد القسمة باخذه بالقيمة ان شاء لورود الحديث في رواية ابن عباس هكذا وقال الشافعي باخذه مجانا في الوجهين وعن احمد لحق المالك بعد القسمة باخذه بالثمن لو شتراه اي الشيء الذي وجده صاحبه بعد القسمة باخر دخل دارهم منهم اي من اهل الحرب ان شاء وان شاء تركه لان اخذه منه مجانا يستلزم الضرر في حق التاجر هذا اذا اشتراه بقرب وان كان اشتراه بعرض اخذه بقيمة ذلك العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو ووقوله و ان فوق عينه واصل بما قبله اي وان وقع عين العبد المأسور في يد التاجر بعد الشراء واخذ التاجر وهو المشتري من العدو ورشه اي ارش العبد اي ارش عينه ولا يحط شيء من الثمن لانه لو صار كالباقي بها شيء من الثمن في ملكه صحيح بدلا للقبض وغن محمد يسقط حصة الارش من الثمن كما في الشفيع اذا هدم المشتري البناء او قطع الشجر وان تكن الاسود والشراء بان اشترى عبدو عبد رجل فاشتراه رجل تاجر فادخله دار الاسلام ثم اسره العدو وباعه فادخله دار هم فاشتراه رجل اخر فادخله دار الاسلام احذ المشتري الاول من المشتري الثاني ثمنه ثانيا اذا اخذه هو يأخذه المالك القديم بالثمنين اي الثمن الذي اشتراه به الاول من الحربي والثمن الذي اشتراه به الثاني من الحربي ان شاء لان المشتري الاول قام عليه بالثمنين احدهما بالشراء الاول والثاني بالتخليص من المشتري الثاني ولو راه المالك القديم او باعه من المشتري الثاني ليس له ذلك لان الاسر الثاني لم يرد على ملكه وكذا لو باع المشتري الاول غائبا وهو الى سوره منه ثانيا لما ذكرنا وكذا لو اشتراه المشتري الاول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم ان يأخذه لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن ملك المشتري ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشراء الجديد منه كالمالك اي الكفار بالغلبة خمرنا ومدبرينا وام ولدنا ومكاتبنا لان المحل هو المال وهو كالمال ليسوا بمال ولا مالك واحد مملوكون مدبرينا ومكاتبينا ويأخذها السيد بالقيمة وعن مالك يعود اي الى الاخذ بها سبيها بالقيمة ولا سبيل عليها في ايديهم ذلك من اي المسلمون بالغلبة عليهم اي على الكفار جميع ذلك اي من الحر والمدبر وام الولد والمكاتب لعجز لان الشرع اسقط عصمتهم حيث امر بقتلهم وجعلهم ارقاء وانما اي هرب اليهم اي الى الكفار حمل فاخذوه مملوكه لتحقق الاستيلاء عليه وان اخذ اي هرب اليهم فتن اي رفيق فاخذوه لا يملكونه عندنا اي خلافا لابي حنيفة لانه لما انفصل من دار الاسلام ظهرت يده على نفسه وقالا مملوكه بالاستيلاء كسائر الاموال وبه قال مالك واحد واذا ثبت الملك في العبد عند ابي حنيفة يأخذه المولى القديم بغير شيء معنوما كان او مشتريا او وجده بعدما اسلم من في يده او بعد ما رد عليه ما رد منها ولكن ان وجده مضنوعا بعد القسمة يرد من كان في يده من بيت المال ويرجع على المالك فعند الامام الثاني لانه عامل لنفسه بزعمه لانه يدعي انه مملكه سواء كان عازيا او مشتريا فاولى العبد بغير سبي ومتاع فاشتراه رجل كله اي كل ما ذكر من العبد والفرس والمتاع منهم اي من الكفار اخذ المالك العبد اخذا مجانا اي بغير شيء يأخذه غيره اي غير العبد وهو الفرس والمتاع بالثمن عند ابي حنيفة وقالا يأخذ العبد ايضا بالثمن ان شاء بناء على الاصل المذكور اذا اتاجر اي وان اشتراه كاحد مسلمين عبدا او متاعا او دابة ثم اعتق عند ابي حنيفة وعندهما لا يعتق لان دار الحرب ليست بدار للملك فبقي في يده عبدا كما كان وكاتبه كذلك لان الكتابة بالبيع وقد مر حتى بالدخول الى دار الحرب ولهذا يستحق الاداء الكتابة عن مولاه الكافر كما لو بقي تحت ذلك وان ذهب ماله بلا عوض عاد في دار الاسلام واذا عاد اليها سقطت عصمته وعجز القاضي عن اخراجه عن ملكه فعتق او

Copyright © Harvard University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)